تقرير عن

اللقاء الجهوي حول المناطق الرطبة بجهة الشرق

بتاريخ 2 مارس 2019 بمقر الجهة

مناسبة اليوم العالمي للمناطق الرطبة، نظم كل من الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة (AMCDD) والمديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، تحت إشراف جهة الشرق وولاية الجهة، لقاءا جهويا حول المناطق الرطبة، وذلك يوم 2 مارس 2019 بمقر جهة الشرق.

بمشاركة كل المعنيين بالمناطق الرطبة من قطاعات حكومية وعمالات الأقاليم وجماعات محلية والجامعة وجمعيات المجتمع المدني.

تم افتتاح اللقاء بجلسة أولى تم فيها تقديم إطار اللقاء وتحديد أهدافه من خلال الكلمات الافتتاحية لكل من:

السيد مرابط محمد، نائب رئيس جهة الشرق

السيد عبد الرزاق الكورجي، كاتب عام ولاية جهة الشرق

السيد محمد بناني، مدير المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر للشرق

السيد الحسن الطالبي، عضو المكتب الوطني للإئتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة.

وقد سمحت الجلسة الافتتاحية من التعرف على الإطار العام الذي نظم فيه هذا اللقاء مع الاشارة إلى الأهمية التي تحضى بها المشاريع البيئية بالجهة الشرقية مع ذكر البعض منها. كما

تم التذكير بأهم المواقع الطبيعية التي تزخر بها الجهة، مع التأكيد على الحالة المقلقة المتعلقة بتدهور المنظومة الايكولوجية للمناطق الرطبة وضرورة اتخاذ الاجراءات الأزمة للمحافظة على هذه المواقع المصنفة كأراضي رطبة بصفة خاصة وكل المواقع الطبيعية الأخرى بصفة عامة.

وبعد ذلك تم تقديم بعض العروض المؤطرة تمهيدا لحصة المناقشة، وهي كالتالي:

◄ عرض السيد محمد بناني، المدير الجهوي للمياه والغابات ومحاربة التصحر للشرق، الذي تطرق فيه الى انجازات المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر المتعلقة بالمناطق الرطبة حيث قدم ملخصا عن أدوار المؤسسة التي يمثلها وأهم الانجازات في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والجهوية المتعلقة بالمناطق الرطبة، والجهود المبذولة فيما يخص التربية والتحسيس مع الاشارة الى بعض الاكراهات والاشغال المبرمجة في المستقبل.

◄ عرض السيد الحسن الطالبي، عن الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة (*AMCDD*)، حول وضعية المناطق الرطبة. حيث أعطى نبذة عن اتفاقية رامسار وانضمام المملكة المغربية الى الدول الموقعة عليها بتصنيف أربعة مواقع، تلتها بعد ذلك مناطق أخرى ليصل عدد المصنفة منها في بلدنا إلى 26 موقعا بعد تصنيف موقعين في فبراير 2018. كما تطرق الى أهمية هذه المواقع والخدمات التي تقدمها وخاصة فيما يتعلق بتغير المناخ، حيث تساهم في امتصاص ثاني أكسيد الكربون والتقليل من أثار الفيضانات والعواصف البحرية. كما واستعرض ايضا أهم المشاكل المطروحة سواء فيما يخص مسببات تدهور مناطقنا الرطبة أو منظومة التدبير التي لم ترق بعد إلى مستوى ما تنص عليه اتفاقية رامسار، وخاصة ما يتعلق بتوزيع الادوار بين الفاعلين المحليين في كل منطقة رطبة. وفي الاخير، ختم عرضه ببعض التوصيات التي ستدرج في هذا التقرير.

◄ عرض السيد عبد الحفيظ شافي عن جامعة محمد الأول، حول البحوث العلمية والتكوينات الجامعية التي لها علاقة بالبيئة والتنمية المستدامة. وقد تطرق في هذا الإطار الى الاختصاصات العلمية المختلفة التي تعنى بالمناطق الرطبة والتي تتناول في موضوع دراستها الأراضي و المياه والنباتات والحيوانات، إلخ.. مع إعطاء بعض الامثلة عن التكوينات الخاصة بالبيئة في مختلف المؤسسات الجامعية التابعة لجامعة محمد الأول.

◄ عرض السيد علي أزديموسى، عميد الكلية المتعددة التخصصات بالناظور، والذي تطرق من خلاله إلى مجموعة من الأبحاث التي أنجزت في مختبرات الكلية وخاصة المتعلقة منها ببحيرة مارتشيكا. وقد أعطى السيد العميد بعض الأمثلة عن التكوينات الخاصة بالبيئة والتي تم اعتمادها و تدريسها في الكلية.

وقد مهدت هذه العروض لنقاش جاد شارك فيه كل الحاضرين. بالرغم من أن بعض المداخلات تناولت موضوع البيئة بصفة عامة، إلى أن عامتها كانت تصب في موضوع المناطق الرطبة التي يتفق الجميع على ضرورة إحداث ألية لتغيير الأوضاع نحو الأفضل. وقد مكن اللقاء من اقتراح التوصيات المرفقة لهذا البلاغ.

القاء جهوي حول المناطق الرطبة – جهة الشرق

وجدة، يوم السبت 2 مارس 2019

التوصيات

1. ضرورة إعطاء الاهمية للمناطق المصنفة كأراضي رطبة للمحافظة عليها كتراث طبيعي جهوي ووطني وعالمي، وذلك بتنفيذ بنود اتفاقية رامسار. وكذا تهيئتها لاستقبال الملاحظين والمهتمين بالميدان مما سيعود بالنفع على الجهة، وكذا تأهيل المناطق المعنية لكي تستقبل الزائرين في ظروف تلائم وضعيتها كمحميات طبيعية.
2. الإسراع بتفعيل الالتزامات التي تم التوقيع عليها وخاصة منها ما يتعلق بالتربية والتحسيس وتتبع وضعية المناطق الرطبة مع إعداد وإصدار مرشد حول التنوع البيولوجي الموجود في كل موقع طبيعي وخاصة الطيور.
3. جرد كل المناطق الرطبة بالجهة والعمل على تصنيف مناطق أخرى في إطار اتفاقية رامسار على أن يحتوي كل إقليم على منطقة رطبة على الأقل. وتتم بذلك المساهمة في مضاعفة عدد المناطق الرطبة ببلدنا في أفق 2030.
4. التأكيد على دور الجامعة كطرف ضروري لدراسة المواقع الطبيعية وتتبع تطورها من طرف الباحثين، ما يستدعي توفير إمكانات مالية لتشجيع البحث العلمي المتعلق بهذه الأوساط الطبيعية والمناطق الرطبة على وجه الخصوص، مع التأكيد على خصاص هذه الدراسات في المناطق البعيدة عن الساحل (بوعرفة وفجيج).
5. إدراج المناطق الرطبة في برامج التنمية الجهوية ومخططات التنمية المحلية، لحمايتها من التدهور وتطويرها نحو الأفضل والاستثمار فيها.

6. رصد إمكانات مالية من طرف المجلس الجهوي والجماعات الترابية من أجل المحافظة على هذه المناطق وتطويرها وتتبعها.

7. تشجيع مبادرات المجتمع المدني للحفاظ على المناطق الرطبة والعمل على تأهيله ليقوم بالأدوار المنوطة به كالتربية والتحسيس والمشاركة في التدبير والتتبع.

8. ضرورة العمل وفق مقاربة تشاركية تهم إشراك جميع الفاعلين للانخراط من أجل التحسيس بالأهمية الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق الرطبة في مواجهة التغيرات المناخية.

9. إحداث شبكة تواصلية تشمل المنتخبين وجمعيات المجتمع المدني والباحثين لدعم ووضع برنامج تربوي وتحسيسي يروم التدبير المندمج للمناطق الرطبة والهشة.

10. جمع المعطيات (بنك المعلومات) والدراسات المنجزة حول المناطق الرطبة.

11. بذل كل الجهود الممكنة قصد الحد من التدهور الذي أصبح يهدد الضفة الغربية لمصب ملوية والعمل على تهيئته على غرار ما تم فعله بالضفة الشرقية.

12. الاهتمام بكل منطقة رطبة بمجمل مساحتها بدل إيلاء الأهمية لجزء منها فقط كما هو الحال في مصب ملوية.

13. إحصاء الطيور في المناطق الرطبة مع العمل على اعتماد تقنية وضع الخواتم لترقيمها وتتبع هجرتها.

14. تشجيع المشاريع المدرة للدخل كالسياحة البيئية مع الحرص على الاستغلال المعقلن للموارد.

15. تسهيل المساطر الادارية وتوفير إمكانيات التنقل للتلاميذ من أجل زيارة المواقع الرطبة قصد التحسيس من أجل حمايتها.

16. العمل على ملاءمة المقررات المدرسية مع خصوصيات الجهة من أجل التعرف على تراث الجهة.

17. الحد من الاستغلال الفردي الجائر للفرشة المائية بإعمال القانون.

18. إحداث جوائز للتحفيز على البحث العلمي والأنشطة التي فيها فائدة للمواقع الطبيعية.

19. الحد من استعمال المواد الكيميائية الخطيرة المتعلقة بالأنشطة الفلاحية القريبة من المواقع الرطبة مع تحسيس الفلاحين في هذا الإطار.

20. نقل المجمعات الخاصة للتصيف بعيدا عن الساحل للنقص من الضغط عليه.

وجدة، في 2 مارس 2019